



تونس في 9/06/2016

بلاغ

تبعاً لما صدر من بيانات حول تأجير الساعات الإضافية في بعض المؤسسات الجامعية، يهم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن تذكر كافة إطار التدريس بأن المسائل المهنية والمالية للمدرسين الجامعيين هي محل متابعة وعناية فائقة من قبل الوزارة بالتنسيق مع الهياكل البيداغوجية والإدارية ومصالح مراقبة المصاريف العمومية وأن ما تبقى من وضعيات في بعض المؤسسات الجامعية في طريقها إلى التسوية في أفضل الآجال وذلك وفق مبادئ الشفافية والإستحقاق والعمل المنجز واستناداً إلى المرجعيات القانونية في المجال.

وبهذه المناسبة تدعو الوزارة كافة إطار التدريس إلى تأمين حسن سير الإمتحانات بما يحافظ على حقوق الطلبة ومصداقية الشهادات الجامعية.

